الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/491
25 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٦ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية نزيهة

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٥	٢
ثانيا -	تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٥/٥٠ و ١٢٩/٥٢	٦ - ٢٧	٣
	ألف - تعزيز قدرات المساعدة الانتخابية داخل منظومة الأمم المتحدة	٦ - ١٥	٣
	باء - التنسيق مع المنظمات الأخرى	١٦ - ٢٢	٥
	جيم - الأنشطة الجارية	٢٣ - ٢٧	٧
ثالثا -	خبرات الأمم المتحدة	٢٨ - ٣٥	٩
	ألف - بعثات الأمم المتحدة الرئيسية	٢٨ - ٣٢	٩
	باء - الدعم المقدم للمراقبين الدوليين	٣٣ - ٣٤	١٠
	جيم - المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية	٣٥	١١
رابعا -	تأملات بصدد النشاط المستقبلي	٣٦ - ٤٠	١١
المرفق:	موجز أنشطة المساعدة الانتخابية من ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩		١٣

99-31242 081199 081199

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لطلب قدمته الجمعية العامة في قرارها ١٢٩/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ الذي تشير فيه إلى القرارين ١٩٠/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. والغـرض من التقرير هو إفادة الدول الأعضاء عن حالة الطلبات التي تلقتها الأمم المتحدة للحصول على المساعدة الانتخابية، وعن الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز دعم المنظمة لعملية إقامة الديمقراطية في الدول الأعضاء.

٢ - وتنقسم المعلومات الواردة في هذا التقرير الى ثلاثة فروع رئيسية، هي: (أ) تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٢٩/٥٢ و ١٨٥/٥٠؛ (ب) خبرة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية على مدى العامين الماضيين؛ (ج) تأملات بصدد أنشطة المستقبل. وترد في مرفق هذا التقرير تفاصيل إضافية عن مشاريع محددة للمساعدة فيما بين ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٣ - على مدى العامين الماضيين، قدمت ٣٨ دولة عضوا طلبات إلى الأمم المتحدة للحصول على المساعدة الانتخابية. وحيث أن الدول الأعضاء، في بعض الحالات، طلبت الحصول على المساعدة الانتخابية أكثر من مرة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فقد بلغ العدد الفعلي للطلبات ما مجموعه ٤٨ طلبا. وتراوح حجم المساعدة المطلوبة فيما بين مشروعي المساعدة التقنية القصيرة الأجل في جيبوتي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتنظيم وإجراء الاستطلاع الشعبي بشأن مستقبل تيمور الشرقية. وأكدت أنماط الطلبات الواردة في خلال هاتين السنتين الاتجاه المشار إليه في التقرير السابق (A/52/474) الذي يبين أن عدد البعثات الكبيرة يتناقص في الوقت الذي يرتفع فيه عدد طلبات الحصول على المساعدة التقنية.

٤ - وهناك عامل مهم أسهم في نشوء هذا الاتجاه، وهو يتمثل في تشكيل لجان انتخابات وهيئات إدارية وطنية دائمة في بلدان من جميع أنحاء العالم على مدى السنوات السبع الماضية. ولم يعد الشاغل الأول للعديد من الدول التي تسعى إلى تطبيق الديمقراطية هو معرفة ما إذا كانت عملية معينة من العمليات الانتخابية ستحظى بالمصداقية أم لا، وإنما أصبح شاغلها هو كيفية تحسين العملية الانتخابية والارتقاء بها بمرور الزمن. وصارت الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة أولويتين جديدتين بالنسبة للعديد من المسؤولين عن إدارة الانتخابات. ومع زيادة الخبرات والموارد المتاحة على الصعيد الوطني، يمكن توجيه المساعدة الدولية بطريقة أفضل نحو دعم القدرات الوطنية القائمة وتكميلها. وبناء على أنماط الطلبات الواردة الآن

من الدول الأعضاء، يتضح تطور المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة عما كانت عليه في سابق عهدها، من التركيز على ممارسة انتخابية واحدة إلى اتباع نهج أطول أجلا وأوسع نطاقا لدعم المؤسسات والعمليات الانتخابية الوطنية.

٥ - وهناك عامل ثان أدى إلى تغير الاحتياجات من المساعدة الانتخابية، وهو يتمثل في الخبرة التي اكتسبها العديد من الدول الأعضاء إلى الآن في اللجوء إلى الانتخابات كوسيلة سلمية لصنع القرار وبناء الثقة على الصعيد الوطني. وقد وفرت الانتخابات في العديد من الحالات مركزا للاتصال والتعاون فيما بين مختلف المجموعات الوطنية، مشجعة التعبير عن وجهات النظر والآراء في مناخ آمن ومحايد. كما أن الانتخابات هيأت فرصا للاشتراك في حل المشاكل وإيجاد الحلول الوسط - وفي ذلك عنصران حيويان من عناصر الحكم الفعال. وتدل الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز مؤسساتها الديمقراطية دلالة واضحة على الاقتناع بأن العمليات الانتخابية تسهم في بناء مجتمعات سلمية ومستقرة على المدى البعيد.

ثانيا - تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨٥/٥٠ و ١٢٩/٥٢

ألف - تعزيز قدرات المساعدة الانتخابية داخل منظومة الأمم المتحدة

٦ - نظرا للتنوع المتزايد في طلبات الحصول على المساعدة التقنية، اتسع نطاق التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. وجرى تأكيد الحاجة إلى كفالة تضافر الجهود وتلافي الازدواجية. وعلى مدى العامين الماضيين، تم تعزيز التعاون بين شعبة المساعدة الانتخابية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبدأ تنفيذ عدد من المشاريع المبتكرة.

٧ - وتواصل شعبة المساعدة الانتخابية تقديم دعمها المباشر لوكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية الذي يعتبر منسقا لأنشطة المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، عين مدير جديد للشعبة بعد أن كان هذا المنصب شاغرا لمدة عامين ونصف. وبعد ذلك بقليل، قام الموظفون رسميا باستعراض وتقييم أنشطة الشعبة منذ إنشائها في عام ١٩٩٢، وناقشوا أولويات عملها في المستقبل. وطلبت الإدارة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يجري تقييما متعمقا لبرامج الشعبة وأنشطتها السابقة (E/AC.51/1999/3 و Corr.1) كوسيلة إضافية للتخطيط المستقبلي. وبناء على تقييمات الشعبة ومشاوراتها مع شركائها الخارجيين والداخليين وتوصيات المكتب، تشرع الشعبة في إعادة توجيه أنشطتها لتحسين وفائها بالاحتياجات التي تعرب عنها الآن الدول الأعضاء. ووفقا للقرار ١٢٩/٥٢، تبذل الجهود لتعزيز التعاون فيما بين مختلف المنظمات المقدمة للمساعدة الانتخابية، ويوفر هذا التعاون حافزا لوضع مشاريع ونهج جديدة للمساعدة الانتخابية. وعلى الرغم من أن أنماط المساعدة التقليدية لا تزال

مهمة، يجب أن تمنح الآن أولوية متزايدة للاحتياجين الجديدين البادئين من طلبات الدول الأعضاء، وهما: بناء القدرات الوطنية، وتعزيز الشبكات والشراكات الانتخابية.

٨ - وقد ظل عدد الطلبات على المساعدة الانتخابية مرتفعا على مدى العامين الماضيين. غير أن الطلبات أصبحت أكثر تطورا مقارنة بفترة السنتين السابقتين، وكثيرا ما طالبت بالجمع بين عدة أنماط من المساعدة أو تقديم المساعدة على مراحل تمتد لفترة زمنية أطول. وتبين الطلبات التي قدمتها الدول الأعضاء مختلف مراحل تطورها الديمقراطي؛ وبالتالي كان لبعثات تقييم الاحتياجات دور حيوي في وضع الاستجابات الملائمة التي تقدمها الأمم المتحدة. ويعد السياق الاجتماعي السياسي وقدرة الحكومات اعتبارين رئيسيين عند إعداد مشاريع المساعدة؛ ويجب تقدير وتقييم الخيارات المتعلقة بالتوقيت والمساعدة. بما يتفق مع التوقعات والتقاليد والموارد والأولويات الوطنية. ولذلك فإن ما يستلزمه التصميم الفعال للمشاريع يتجاوز بكثير مجرد تحديد الاحتياجات التقنية.

٩ - وخلال فترة السنتين، كلفت شعبة المساعدة الانتخابية بالمساعدة في بعثتين كبيرتين هما: (أ) الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في سياق بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ (ب) وتنظيم وإجراء الاستطلاع الشعبي بشأن الوضع المقبل لتيمور الشرقية. وأسفرت ثانية هاتين البعثتين عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في منتصف أيار/ مايو ١٩٩٩. وتعلقت الطلبات الأخرى في المقام الأول بالتنسيق الذي يجريه مراقبوا الانتخابات الدوليون والمساعدة التقنية.

١٠ - وفيما يتعلق بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تخطط شعبة المساعدة الانتخابية وشعبة الإدارة والتنمية والحكم التابعة للبرنامج الإنمائي لاستعراض واستكمال المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٦ المتعلقة بالمساعدة الانتخابية. وسيجري تنقيح هذه المبادئ التوجيهية، التي اشتركت الشعبتان في إعدادها ليستعين بها المنسقون المقيمون، بحيث تعكس القدرات الجديدة للشعبتين والخيارات الجديدة المتاحة للدول الأعضاء التي تطلب المساعدة. وقد أنشأت مؤخرا المكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي في نيويورك مراكز تنسيق للأنشطة الانتخابية، بغية تحسين التنسيق مع شعبة المساعدة الانتخابية فيما يتعلق بأنشطة المساعدة الانتخابية في مجموعات البلدان التي يتعامل كل منها معها. وفي الميدان، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية عدة بعثات لتقييم الاحتياجات وعملت بالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين التابعين للبرنامج الإنمائي المختصين لمساعدتهم في تصميم وإقامة مشاريع المساعدة الانتخابية الملائمة. كما أكثر البرنامج الإنمائي من استخدام قائمة الخبراء التي تحتفظ بها شعبة المساعدة الانتخابية.

١١ - أما شعبة الإدارة والتنمية والحكم، فقد قامت مؤخرا بتوسيع نطاق صلاحياتها ليشمل إجراء دراسات عن المساعدة الانتخابية. وفي هذا السياق فرغ البرنامج الإنمائي مؤخرا من إعداد دراسة بعنوان "هيئات الإدارة الانتخابية كمؤسسات حاكمة"، أكدت أهمية كفالة استقلال اللجان الانتخابية ودوامها واستدامتها. وتقدم الدراسة إرشادا للبرامج التنفيذية الرامية إلى تطوير القدرة الدائمة للجان الانتخابية.

١٢ - ويعد برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهو برنامج فرعي تابع للبرنامج الإنمائي، شريكا مهما في مجال توفير المساعدة الانتخابية. فقد دأب متطوعو الأمم المتحدة على انتقاء وتعيين موظفين مؤهلين تأهيلا عاليا للبعثات الانتخابية في مختلف مناطق العالم. وفي الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ على وجه الخصوص، استجاب متطوعو الأمم المتحدة للعديد من طلبات توفير موظفي الانتخابات. وعادة ما كانوا يؤدون أعمالهم بسرعة فائقة لانتقاء أعداد كبيرة من المحترفين المدربين الملائمين لاحتياجات بعثات معينة. وقد قدم متطوعو الأمم المتحدة مساعدتهم مؤخرا في الانتخابات التي جرت في مناطق مختلفة مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا. وبالنسبة لتنظيم وإجراء الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية، شكل حوالي ٤٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة نواة لموظفي الانتخابات. وكان لخبرتهم المهنية وتفانيهم أثر بالغ على جعل اقتراع يوم ٣٠ آب/أغسطس ممكنا.

١٣ - وأصدرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية أول مرجع عالمي بخصوص الانتخابات ينشر إلكترونيا (انظر الفقرة ١٨ أدناه). كما وفرت الإدارة المشورة الانتخابية في الموقع بناء على طلب الدول الأعضاء التالية: باكستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسلفادور، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق.

١٤ - ويواصل برنامج التعاون التقني التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم خدمات الخبراء الاستشاريين. وشاركت المفوضية في فترة السنتين السابقة مشاركة نشطة في العملية الانتخابية التي جرت في كمبوديا (انظر A/53/400). وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج مساعدته التقنية في ميادين القانون الدستوري والإصلاح التشريعي وبناء/تعزيز سلطة قضائية مستقلة ونظم فعالة لحماية حقوق الإنسان، من بينها المؤسسات الوطنية المنشأة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ كما أنه قدم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني.

١٥ - وأثبت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فعاليته كوكالة تنفيذية للعديد من المشاريع الانتخابية التي مولها البرنامج الإنمائي. كما يقدم المكتب طائفة متنوعة من خدمات دعم التنظيم الإداري، بما في ذلك إدارة المشروعات، وتعيين موظفي المشروعات، وشراء المعدات، وإدارة برامج التدريب. وتبحث حاليا شعبة المساعدة الانتخابية ومكتب خدمات المشاريع الخيارات الكفيلة بزيادة ترشيد علاقات العمل. ويذكر كمثال على تعاونهما أن المكتب قام مؤخرا بالمساعدة في إعداد دليل في المكسيك لمراقبة الانتخابات في صيغة قرص مدمج. وقد أسهم أيضا في هذا المشروع المعهد الانتخابي الاتحادي المكسيكي ومحكمة الانتخابات وجامعة المكسيك المستقلة. ويمكن استخدام الدليل لتدريب المراقبين الوطنيين والدوليين على السواء، وسيستخدم في انتخابات المكسيك لعام ٢٠٠٠. ومن المقرر ترجمة الدليل إلى الانكليزية والفرنسية وتطويعه بحيث يتماشى مع الظروف الخاصة لكل بلد، ليتم استخدامه في مناطق أخرى من العالم.

باء - التنسيق مع المنظمات الأخرى

١٦ - سعت الأمم المتحدة على نحو نشط في فترة السنتين الماضية إلى توسيع علاقات العمل التي تقيمها مع المنظمات الأخرى المقدمة للمساعدة الانتخابية. وبما أن الكثير من اللجان الانتخابية قد أجرى الآن عدة جولات انتخابية، فقد أصبحت احتياجاتها نوعية ومعقدة أكثر مما كانت من قبل. وفي نفس الوقت، أصبحت هذه اللجان قادرة على أن تعرض على نظيراتها في بلدان ومناطق أخرى الحلول والمشورة التقنية. وتهدف المبادرات العديدة التي بدأت تتخذ إلى أن تحقق بخاصة ما يلي (أ) زيادة عدد الخيارات المتاحة عن طريق غير طريق المنظمات و (ب) تعزيز القدرات الإقليمية على حل المشاكل التقنية وتبادل المعلومات.

١٧ - وفي سياق مراقبة الانتخابات وتقديم المساعدة التقنية، واصلت الأمم المتحدة التعاون الوثيق مع عدة شركاء تقليديين لتأمين التغطية الدولية للانتخابات الوطنية. ففي انتخابات نيجيريا التي أجريت في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، نسقت الأمم المتحدة والكمنولث أثناء كامل الجولة الانتخابية عمليات نشر المراقبين. وساهم الاتحاد الأوروبي بقدر كبير في تمويل بعثة الأمم المتحدة، وقدم الخبرات التقنية الأساسية خلال الفترة الأولية لتقييم الاحتياجات. ولا تزال الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال مراقبة الانتخابات، تمثل فرصة لتشجيع وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد أجرت الأمم المتحدة أيضا مع ممثلي رابطة البلدان الناطقة بالفرنسية عدة مناقشات بشأن التعاون في المستقبل والمجالات التي هي موضع اهتمام مشترك.

١٨ - ومشروع إدارة الانتخابات وتكلفتها، المشار إليه في الفقرة ١٣، نتيجة للتعاون بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. ويوفر هذا المشروع، الموجّه أساسا لمديري الانتخابات، معلومات وتحليلات شاملة بشأن البدائل التقنية في إدارة الانتخابات ومهامها وعملياتها وتكاليفها. وقد أصبح هذا المشروع متاحا الآن لجميع الأطراف المهتمة، في قرص حاسوبي مدمج، وفي موقع على شبكة الإنترنت، وقد عرض القرص والموقع رسميا على الجمهور في بيان عملي وفي مؤتمر صحفي نظما في مقر الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

١٩ - وفي عملية تعاونية أخرى، شاركت شعبة المساعدة الانتخابية، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، في مشروع جمع المعلومات المتعلقة بالعمليات الانتخابية. والهدف من هذا المشروع هو جمع معلومات أساسية عن العمليات والمؤسسات الانتخابية الوطنية وإتاحتها للمستعملين المعنيين في موقع للمشروع على شبكة الإنترنت. وستستكمل المعلومات بصورة دورية وستضاف إليها معلومات أخرى بالقدر الذي تسمح به الموارد. ويجري الآن إعداد استبيان المشروع وسيتم اختباره طوال السنة القادمة كمشروع تجريبي لعينة من مجموعة بلدان. وسيتم تحسين وتكييف التصميم المعتمد في هذا البحث، في ضوء الخبرة المستقاة من هذا المشروع التجريبي بهدف تطبيقه على نطاق واسع.

٢٠ - وفي محاولة للاعتماد على مواطن القوة والامتيازات النسبية، بدأت الشعبة والمنظمة الكندية للانتخابات، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، في نيسان/أبريل ١٩٩٩، في تنفيذ اتفاق لإنشاء اتحاد دولي لمؤسسات المساعدة الانتخابية. واستهل هذا الاتحاد واسمه الرسمي "الشراكة من أجل النهوض بالمسائل الانتخابية والديمقراطية"، نشاطه بمشروع في غواتيمالا وسينظر في إمكانية القيام بمشاريع أخرى بشكل مستمر. والهدف من هذا الاتحاد إتاحة فرص جديدة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية بالاعتماد على مختلف أنواع الخبرات والموارد المتاحة عن طريق أعضاء الاتحاد.

٢١ - وتعاونت الأمم المتحدة مع آخرين في تنظيم مؤتمرين هامين خلال فترة السنتين الأخيرة. فقد عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في ألماتي مؤتمر إقليمي لمديري الانتخابات لمنطقة آسيا الوسطى. وفي هذا المؤتمر الذي شاركت في رعايته الشعبة والمنظمة الكندية للانتخابات، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ناقش قرابة ٦٠ من مديري الانتخابات، المسائل التالية (أ) طرق الارتقاء بالمستويات الفنية في إدارة الانتخابات و (ب) الشفافية كأداة لتسوية المنازعات الانتخابية و (ج) استراتيجيات إعلام الناخبين. وعلى الصعيد العالمي، شاركت الشعبة والمنظمة الكندية للانتخابات والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في الفترة من ١١ إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في رعاية مؤتمر الشبكة العالمية للمنظمات الانتخابية، الذي عقد لفائدة ممثلي الرابطات الإقليمية لمديري الانتخابات. وكان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع الذي عقد في أتاوا، تشجيع التواصل الشبكي وتبادل الخبرات بين مختلف تلك الرابطات. وعقدت حلقات عمل بشأن مسائل تقنية محددة وتم رسميا عرض وبيان مشروع إدارة الانتخابات وتكلفتها. وكانت أهمية هذا الاجتماع تكمن في أنه جمع لأول مرة مديري الانتخابات من مختلف المناطق.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٩، دخلت الشعبة في شراكة مع اللجنة الانتخابية الاسترالية والمنظمة الدولية للهجرة. وكان هذا التعاون ثمرة الاتفاق المؤرخ ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ الذي عهد بموجبه إلى الأمم المتحدة بمهمة إجراء استطلاع شعبي بشأن مستقبل تيمور الشرقية. وعينت مواقع الاقتراع الخارجية في كل من استراليا ومكاو وموزامبيق والبرتغال والولايات المتحدة وفي أماكن أخرى من إندونيسيا. ونهض كل من هاتين المنظمتين بمهامه التقنية بكفاءة وخبرة منقطعتي النظير وأمن قيامهما بالتنسيق المنتظم مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في تيمور الشرقية في ديلي ومقر الأمم المتحدة، وضوح عملية الاستطلاع الشعبي وشفافيتها في كامل مراحلها. والعمل جار الآن لاستكشاف فرص أخرى للتعاون.

جيم - الأنشطة الجارية

٢٣ - لا تزال شعبة المساعدة الانتخابية تحتفظ بقائمة بأسماء خبراء الانتخابات على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٣٧/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وتضاف إلى القائمة بصورة منتظمة أسماء جديدة بالمرشحين المؤهلين. ونظرا لتطور طبيعة طلبات المساعدة. فقد بذل جهد خاص

لتوسيعها بحيث تصبح تغطي أكثر أنواع الخبرة الانتخابية التي يشتد الطلب عليها الآن. وفي عام ١٩٩٨ دعت الشعبة عدة رابطات إقليمية للجان الانتخابية وقرابة ٤٠ من اللجان الانتخابية الوطنية من كامل أنحاء العالم، إلى أن تعين أفرادا مؤهلين في المسائل الانتخابية، قد يهمهم أن يشاركوا في البعثات الانتخابية للأمم المتحدة. ولم تعد أسماء مراقبي الانتخابات تدرج في القائمة حيث أن الدول الأعضاء وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، هما اللذان يقدمانها في معظم الحالات. بل إن الأفراد المرشحين للقائمة يتم اختيارهم بعناية وهم مختصون في ما لا يقل عن مجال من المجالات الانتخابية. وعليه، فإن القائمة لا تزال مفتوحة وتمثل موردا هاما للأنشطة الانتخابية للأمم المتحدة.

٢٤ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بلغ مجموع رصيد الصندوق الاستئماني لمراقبة الانتخابات قرابة ٣٥٠ ٤٠٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة بما في ذلك التبرعات العامة والتبرعات المرصودة لمشاريع محددة. وكان لهذه التبرعات دور حاسم في التبكير بتقديم المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة، وفي تقديمها على نحو فعال. وفي نفس الوقت، واستجابة للقرار ١٢٩/٥٢، واصلت الشعبة استكشاف وسائل جديدة لتقديم المساعدة الانتخابية ساعية إلى إيجاد أساليب جديدة أكثر فعالية لمساعدة الدول الطالبة، في بناء قدراتها الانتخابية الذاتية. بيد أنه لا بد من أن يتوفر التمويل لبدء هذا العمل. وقد أجرت إدارة الشؤون السياسية مناقشات تمهيدية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بغية توضيح أهداف المشاريع وإجراءات التمويل المتعلقة بها للاستفادة من الصندوق الاستئماني على أمثل نحو. وستتصل الشعبة في بداية عام ٢٠٠٠ بالدول الأعضاء المهتمة بغية مناقشة حالة الصندوق الاستئماني والنظر في إمكانات اتخاذ مبادرات جديدة لتقديم المساعدة الانتخابية.

٢٥ - وسعيا للتعلم من تجارب الماضي، نظمت الشعبة ندوة لمدة يوم عن أنشطة الأمم المتحدة للتنسيق والدعم التي قام بها المراقبون الدوليون في انتخابات كمبوديا في عام ١٩٩٨. وقسمت الندوة إلى شقين، جمع فيهما الشق الأول موظفي الأمم المتحدة وخبراءها الاستشاريين وجمع الشق الثاني ممثلي المنظمات الدولية الذين ساعدوا أيضا في إجراء انتخابات كمبوديا. ومن المزمع أن يعقد اجتماع مماثل، لاستعراض الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة، من تنظيم وإجراء الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية.

٢٦ - وقد ظلت التربية المدنية منذ سنوات عديدة عنصرا ثابتا في المشاريع الكبيرة لتقديم المساعدة الانتخابية. ومع تزايد عدد اللجان الانتخابية الوطنية ومديري الانتخابات الذين يتوخون في إعداد الانتخابات الدورية نهجا طويل المدى، فقد أصبحوا لا يقصرون تركيزهم على التربية المدنية، للحاجة إليها في أوقات الانتخابات، وإنما يركزون عليها أكثر كنشاط متواصل. ومن الواضح أن التربية المدنية ليست مجرد برنامج إعلامي عام وهي تتطلب أن يخطط لها وأن تنفذ بعناية. ولكي تتسنى الاستجابة لهذا الاهتمام المتزايد بالتربية المدنية، تعتزم الشعبة أن تعقد في بداية عام ٢٠٠٠ حلقة دراسية ستجمع خبراء في التربية المدنية إلى جانب خبراء آخرين في مجال الانتخابات بغية استكشاف البدائل المتاحة فيما يتعلق بتناول التربية المدنية على الأمد الطويل.

٢٧ - وتعد شعبة المساعدة الانتخابية نشرة منتظمة عن أنشطة المساعدة الانتخابية عنوانها "أنشطة المساعدة الانتخابية التي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة". وتجمع هذه النشرة في تقرير سنوي ويمكن الحصول عليها من الشعبة بناء على الطلب.

ثالثا - خبرات الأمم المتحدة

ألف - بعثات الأمم المتحدة الرئيسية

٢٨ - قدمت الأمم المتحدة خلال فترة السنتين الحالية المساعدة الانتخابية ضمن إطار عملية واحدة فقط لحفظ السلام. واستغرقت المساعدة المقدمة في هذه الحالة عدة مراحل وتطلبت أنواعا مختلفة من الخبرات الانتخابية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨ أرسلت شعبة المساعدة الانتخابية، بناء على طلب أولي تقدمت به حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بعثة لتقييم الاحتياجات. واعتمد مجلس الأمن في آذار/ مارس ١٩٩٨ القرار ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدمت الأمم المتحدة، في هذا السياق، مساعدة ودعم تقنيين من أجل المراقبة الدولية للانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وطلب مجلس الأمن في عام ١٩٩٩ إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة في عملية الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالعنصر الانتخابي التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية للسلطات الانتخابية ضمن إطار مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وترد معلومات أكثر تفصيلا على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في مرفق هذا التقرير وفي تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن (S/1998/540 و S/1998/783 و Add.1 و S/1998/1203 و S/1999/98 و S/1999/416 و S/1999/621 و S/1999/788 و S/1999/1038).

٢٩ - وفي عام ١٩٩٩، خططت الأمم المتحدة لثاني بعثة تنظيم وإدارة في تاريخ الأمم المتحدة ونفذتها؛ حيث كانت الأولى سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا التي أنشئت في عام ١٩٩٣. ووقعت حكومتا إندونيسيا والبرتغال في أيار/ مايو ١٩٩٩ اتفاقا بشأن مسألة تيمور الشرقية واتفاقين تكميليين يتعلقان بأساليب الاستطلاع الشعبي لسكان تيمور الشرقية بشأن الترتيبات الأمنية من خلال إجراء اقتراع شعبي (اتفاقات نيويورك). والغرض من الاستطلاع الشعبي هو السماح لشعب تيمور الشرقية بأن يقرر قبول رفض الإطار الدستوري المقترح لمنح وضع الاستقلال الذاتي الخاص لتيمور الشرقية ضمن جمهورية إندونيسيا. وأنشأت الأمم المتحدة في منتصف شهر أيار/ مايو ١٩٩٩ بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لكي تضطلع بمسؤولياتها بموجب الاتفاقات. وأنيط ببعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ثلاث مهام رئيسية تتعلق إحداها بالشؤون الانتخابية والثانية بالقضايا السياسية والثالثة بالشرطة المدنية. ونظرا للقيود الزمنية التي تفرضها الحالة السياسية، جرى تخطيط وتنظيم وتنفيذ عملية الاستطلاع التي شارك فيها أكثر من

٤٠٠ ٠٠٠ ناخب في غضون ثلاثة أشهر ونصف الشهر وهو إطار زمني قصير لم يسبق له مثيل. ويعزى التنفيذ الناجح للاستطلاع في ظل هذه الضغوط إلى تفاني موظفي الأمم المتحدة، والمتطوعين والأفراد المعنيين من المنظمات والوكالات ذات الصلة والعمل الشاق الذي قاموا به.

٣٠ - وقدمت حكومات كل من استراليا والبرتغال وكندا وموزامبيق مساهمات نقدية وعينية كبيرة لإجراء عملية التصويت الخارجي؛ كما ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موزامبيق في تيسير العملية. ولم يقدم مركز الأمم المتحدة للإعلام في لشبونة دعما لا يقدر بثمن فحسب لعملية التصويت الخارجي في البرتغال، بل أيضا لترجمة ونشر مواد إعلامية للأمم المتحدة استفاد منها مكتب بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في ديلي وفي مواقع أخرى للتصويت الخارجي.

٣١ - وعين الأمين العام لجنة انتخاب دولية تتألف من ثلاثة أعضاء للإشراف على عملية الاستطلاع بأكملها، وتمثلت مهامها في ما يلي: (أ) ضمان تنفيذ إجراءات التصويت وعملية التسجيل والاقتراع وفقا للاتفاق؛ (ب) تحديد ما إذا كان الاستطلاع قد نجح حسب رأي اللجنة في أن يعبر بدقة عن إرادة شعب تيمور الشرقية. وباشرت اللجنة عملها بالبدء في التسجيل وواصلته حتى إنهاء فرز الأصوات. وأصدرت اللجنة، في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قرارها بأن إجراءات التصويت وعملية التسجيل والاقتراع قد نفذت وفقا لاتفاقات نيويورك وبأن الاستطلاع الشعبي قد عبر بدقة عن إرادة شعب تيمور الشرقية.

٣٢ - وترد معلومات إضافية عن الاستطلاع الشعبي في مرفق هذا التقرير وفي تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن (S/1999/595 و S/1999/705 و S/1999/803 و S/1999/862 و S/1999/1024).

باء - الدعم المقدم للمراقبين الدوليين

٣٣ - وفّرت شعبة المساعدة الانتخابية، خلال الفترة قيد الاستعراض التنسيق والدعم للمراقبين الدوليين الموجودين من أجل الانتخابات في جنوب أفريقيا وكمبوديا وملاوي ونيبال والنيجر ونيجيريا. وكانت أكبر عمليات المراقبة هذه هي عملية كمبوديا، حيث نشر فريق مراقبة دولية مشترك مؤلف من نحو ٥٠٥ من المراقبين في جميع أنحاء أقاليم البلد البالغ عددها ٢٣ إقليما. إلا أن الطلب على المراقبة الدولية بات يتغير. ففي بعض الدول الأعضاء، بدأت أفرقة للمراقبة المحلية في تنظيم وتولي دور فعّال في مراقبة الانتخابات. وقام مراقبون محليون، في بعض الحالات بتنسيق عملهم مع المراقبين الدوليين و/أو بتنظيم دورات تدريبية مع أفرقة دولية. فعلى سبيل المثال، راقبت شبكة من المراقبين الدوليين والوطنيين مرحلتين من الانتخابات العامة التي جرت في أيار/ مايو ١٩٩٩ في نيبال. وتعد الزيادة في عدد أفرقة المراقبة المحلية وتعاونها مع المنظمات الدولية مؤشرات إيجابية تدل على ازدياد الثقة الوطنية في العمليات الانتخابية.

٣٤ - ونظم مشروع المراقبة الأطول أجلا الذي اضطلعت به الأمم المتحدة خلال فترة السنتين بناء على طلب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لنيجيريا. واستنادا إلى طلب قدم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أرسل رئيس شعبة المساعدة الانتخابية في شهر تشرين الأول/أكتوبر بعثة استقصائية إلى نيجيريا. ونتيجة لذلك، قدمت الأمم المتحدة دعما شاملا ومرحليا للعملية الانتخابية في نيجيريا. وأنشئت أمانة تابعة للأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ من أجل تقديم المساعدة السوقية والمنهجية للمراقبين الدوليين الذين نشروا لمراقبة الانتخابات المحلية وانتخابات الجمعية الوطنية والرئاسية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وشباط/فبراير ١٩٩٩. وتقدم الأمم المتحدة الآن وفي مرحلة ما بعد الانتخابات المساعدة، حسب الطلب، فيما يتعلق بإدارة الانتخابات والتربية المدنية.

جيم - المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية

٣٥ - قدمت الأمم المتحدة، خلال فترة السنتين الماضيتين، مساعدة تقنية استجابة لطلبات قدمتها ٣١ دولة عضوا هي: إثيوبيا، وأرمينيا، وألبانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وباكستان، وبنغلاديش، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجيبوتي، وزامبيا، والسلفادور، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وقيرغيزستان، وكمبوديا، وليسوتو، والمكسيك، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس واليمن. وكما حدث في السابق، شملت المساعدة ميادين مثل إدارة الانتخابات، ووضع ميزانيات وتحديد جداولها الزمنية وتسجيل الناخبين ورسم الحدود واستخدام الحاسوب. ويعد وضع إجراءات للتصويت الخارجي مجالا جديدا يحظى بالاهتمام. وأعد مؤخرا خبراء مكسيكيون بمساعدة ومشورة تقنية قدمها لهم كل من شعبة المساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة عن خيارات تنظيم عملية التصويت الخارجي؛ وبدأ الآن خبراء انتخابات نيكاراغويون في إجراء مناقشات معهم تتعلق بوضع استراتيجيات ملائمة لتنظيم عملية التصويت الخارجي لنيكاراغوا.

رابعا - تأملات بصدد النشاط المستقبلي

٣٦ - كانت أنشطة المساعدة الانتخابية تهدف عموما في بداية التسعينات إلى دعم الجهود الرامية إلى تنظيم عملية انتخابية تتسم بالمصداقية. وغالبا ما تركز الاهتمام العام على مناسبة انتخابية واحدة دون إيلاء اهتمام كبير للعملية الديمقراطية الأوسع نطاقا. إلا أنه يبدو أن المواطنين في عدد متنام من البلدان يعتقدون أن انتخاباتهم قامت على أسس سليمة استنادا إلى الإقبال الشديد الذي تبينه الجداول المتعلقة بالتسجيل وبأيام التصويت. وعلى ضوء الخبرات الانتخابية الإيجابية التي اكتسبها الكثير من الناخبين ارتفع المستوى العام للثقة في العملية والإيمان بها. وقد ساهمت الانتخابات في حالات كثيرة مساهمة كبيرة في تحقيق السلم والاستقرار الوطنيين وفي تشجيع مشاركة شعبية أكبر في الحكومة وتوفير وسائل فعّالة وسلمية لحل المشاكل. ومع مرور الزمن وإثر إجراء العديد من العمليات الانتخابية الناجحة، ينظر الآن أكثر إلى كل عملية انتخابية بوصفها جزءا من عملية مستمرة وليست حدثا بارزا فريدا.

٣٧ - ونظرا لهذا التغيير الذي طرأ على التوقعات العامة وما صاحبه من زيادة في القدرات الانتخابية الوطنية، تغيرت كذلك الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة الدولية. وسيتسم عمل بعثات تقييم الاحتياجات بأهمية أكبر الآن من أي وقت مضى، نظرا لازدياد التنوع في الاحتياجات التي عبرت عنها سلطات الانتخابات وفي الخيارات بتقديم المساعدة الدولية. ويغدو تصميم المشروع، في هذا السياق، أكثر تعقيدا، ويهدف إلى تلبية احتياجات محددة يمكن تناولها ضمن إطار نهج مرحلي أو من خلال مجموعة من برامج المساعدة الشاملة التي تنفذ في غضون فترة زمنية محددة. ويتعين كذلك إجراء تقييم لكل طلب مع دراسة استعداد الجهة المتلقية لاستيعاب المساعدة الخاصة التي ستقدم والإبقاء عليها. وأقر المجتمع الدولي، في الوقت ذاته، بأن الانتخابات التي أجريت على أسس سليمة قد تأتي بنتائج لا تدوم طويلا، إن لم تتوفر الشروط الاجتماعية - السياسية والأمنية اللازمة. وبالتالي ستظل بعثات تقييم الاحتياجات ذات أهمية حاسمة لتحديد البارامترات الأساسية للمساعدة الانتخابية الفعّالة ولتحديد العوامل الإضافية التي تؤثر على الساحة الانتخابية بصورة غير مباشرة. ويعد الاضطلاع ببعثة تقييم الاحتياجات خطوة أولى في إنشاء علاقة تعاون بين الأمم المتحدة وسلطات الانتخابات الوطنية التي تعد أساسية لجميع أشكال المساعدة.

٣٨ - ويعد التركيز اليوم على مراقبة الانتخابات أقل مما كان عليه في سنوات سابقة. بل يوجه الاهتمام الآن إلى تحسين العمليات الانتخابية، وتعزيز المؤسسات الانتخابية القائمة وإيجاد شبكات دعم تربط بين الجهات التي تدير الانتخابات. وقد تولت الأفرقة المحلية مهمة مراقبة الانتخابات في كثير من البلدان ونتيجة لذلك، سيطلب إلى المجتمع الدولي أن يساهم في مناسبات أكثر في مسائل تقنية محددة عوضا عن التحقق من شرعية الانتخابات. وهذا التحول يسجل انتهاء مرحلة هامة من التطور الانتخابي الديمقراطي في بلدان كثيرة بصورة إيجابية للغاية.

٣٩ - وتعتبر الأمم المتحدة ضرورة تنسيق المساعدة الانتخابية أمرا رئيسيا. وتعمل شعبة المساعدة الانتخابية على تعزيز دورها كمنسق للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة مع زيادة عدد المنظمات الناشطة في هذا الميدان، وبالنظر إلى تنوع مشاريعها. وفي هذا السياق، تعمل الشعبة على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع آليات جديدة وأكثر فاعلية للتعاون. ويتعين أن يكون لدى الشعبتين التقنية والتنفيذية للجهتين خطوط واضحة للاتصال من أجل ضمان تحقيق خدمة أفضل للدول الأعضاء التي تلتمس المساعدة. وستيسر تلك الجهود المشاورات المنتظمة التي تجري مع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإعداد مبادئ توجيهية منقحة للمساعدة الانتخابية.

٤٠ - وستواصل الأمم المتحدة كذلك ابتكار أشكال جديدة من المساعدة التي يمكن أن تستجيب على نحو فعّال للاحتياجات المتطورة للدول الأعضاء. ومن خلال التعاون مع الشركاء الداخليين والخارجيين، ستتاح فرص جديدة لتقديم المساعدة الانتخابية عن طريق شبكة الإنترنت، وعلى الأقراص المدمجة وأشكال جديدة من المشورة المتاحة داخل البلد. وتشمل مجالات التعاون والمساعدة الدولية الجديدة أطر عمل للتصويت الخارجي، والانتخابات المحلية، وبرامج التربية المدنية الطويلة الأجل واستعراضات يجريها الخبراء

التقنيون. وستظل أشكال المساعدة التقليدية متاحة، إلا أن الأنشطة الجديدة ستتيح فرصا وخيارات وفيرة للدول الأعضاء التي تواصل السعي من أجل توطيد جهودها الرامية إلى إحلال الديمقراطية.

المرفق

موجز أنشطة المساعدة الانتخابية من ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

إثيوبيا

في نيسان/أبريل ١٩٩٩، تلقت الأمم المتحدة، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طلبا للمساعدة في التحضير للانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٠. ويقوم البرنامج الإنمائي حاليا بتوفير المساعدة المطلوبة.

أذربيجان

دعت حكومة أذربيجان، في شهر تموز/يوليه ١٩٩٨، الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات الرئاسية في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، وأجاب منسق الأمم المتحدة المختص بأنشطة المساعدة الانتخابية أن الأمم المتحدة، إذ يتعذر عليها إرسال مراقبين، ستقدم المساعدة التقنية، عند الاقتضاء، أثناء العملية الانتخابية وبعدها، ولم تتخذ إجراءات لاحقة.

أرمينيا

في أعقاب استقالة الرئيس في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، طلبت حكومة أرمينيا إلى الأمين العام، في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨، إيفاد مراقبين من الأمم المتحدة لرصد الانتخابات الرئاسية في ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨. وأبلغت الأمم المتحدة الحكومة بأنها لن تتمكن من المشاركة في مراقبة الانتخابات لأن المهلة المتاحة غير كافية. بيد أن الأمم المتحدة وافقت على تقديم مساعدة تقنية محدودة لعملية الانتخابات عن طريق مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأجريت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨، والجولة الثانية في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٨.

وفي ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٩، طلب وزير خارجية أرمينيا من الأمم المتحدة أن ترسل مراقبين لرصد انتخابات الجمعية الوطنية المقرر إجراؤها في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٩. واستنادا إلى المبادئ التوجيهية والممارسات المعمول بها، لم تلب الأمم المتحدة الطلب بارسال مراقبين، ولكنها وافقت على تقديم مساعدة تقنية عن طريق منظومة الأمم المتحدة. واستنادا إلى الخبرة السابقة وفي إطار المشروع ARM/99/001، قدم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أرمينيا المساعدة في مجالات توعية الناخبين، والتدريب، وحوسبة قوائم الناخبين وإعداد جداول بنتائج الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما في مجال السوقيات إلى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون

في أوروبا، وعقد اجتماعات تنسيق منتظمة مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية التي تدعم العملية الانتخابية. وأجريت الانتخابات البرلمانية في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٩.

ألبانيا

تلقت الأمم المتحدة، في آب/أغسطس ١٩٩٩، عن طريق مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ألبانيا، طلبا بالمساعدة التقنية يتعلق بإعداد قوائم تسجيل الناخبين. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات المحلية في أواسط عام ٢٠٠٠. وأوفد إلى هذا البلد موظف من شعبة المساعدة الانتخابية واستشاري في الانتخابات في نهاية شهر أيلول/سبتمبر في بعثة لتقييم الاحتياجات والمساعدة في إعداد مشروع للمساعدة التقنية.

إندونيسيا

في شباط/فبراير ١٩٩٩، وقّعت حكومة إندونيسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة مساعدة تقنية كُلف البرنامج الإنمائي بموجبها بتنسيق المساعدة التقنية الدولية المقدمة من أجل التحضير للانتخابات العامة التي عُقدت في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وسافر موظف من شعبة المساعدة الانتخابية إلى البلد في ذلك الحين لاستعراض المساعدة الواجب تقديمها.

أوغندا

في حزيران/يونيه ١٩٩٩، طلبت حكومة أوغندا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيق الموارد المقدمة من المانحين دعما لعملية التربية المدنية فيما يتصل بالاستفتاء بشأن نظام الحكم المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٠. ووافقت الأمم المتحدة على تقديم دعم فني فيما يتصل بهذا الاستفتاء وعلى تنسيق أنشطة المانحين.

أوكرانيا

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، دعت حكومة أوكرانيا الأمم المتحدة إلى مراقبة الانتخابات الرئاسية من المزمع إجراؤها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وأُبلغت الأمم المتحدة الحكومة بأنها لا تستطيع إرسال مراقبين لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية.

باكستان

بموجب أحكام مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PAK/96/011، اضطلع مستشار أقدم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببعثتين الى باكستان في سنة ١٩٩٨ من أجل تقديم المشورة لاستحداث

مشروع يشمل أوجه المساعدة التالية: (أ) تحسين إقبال المواطنين على التصويت، مع التركيز على النساء؛ و (ب) حوسبة القوائم الانتخابية؛ و (ج) بناء القدرة لدى اللجنة الانتخابية؛ و (د) البرامج التدريبية. وقد بدأ المشروع في سنة ١٩٩٩.

بنغلاديش

ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد، خلال عام ١٩٩٨، أمانة لجنة الانتخابات في إطار المشروع EGD/96/018 المعنون "تعزيز لجنة الانتخابات من أجل تحسين العملية الانتخابية". ويرمي المشروع إلى تعزيز قدرات اللجنة التقنية بغية تحقيق قدر أكبر من الشفافية في العمليات، ويضمن ذلك ما يلي: (أ) وضع نظام لتسجيل الناخبين؛ (ب) تعزيز معهد التدريب على الانتخابات؛ و (ج) وضع برنامج للتوعية المدنية.

بوركينا فاصو

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، دعت الحكومة مراقبين من الأمم المتحدة وطلبت تقديم دعم في مجال السوقيات للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ولم تتمكن الأمم المتحدة من الاستجابة للطلب لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية.

توغو

في آذار/ مارس ١٩٩٨، أرسلت حكومة توغو إلى الأمم المتحدة طلبين منفصلين يتعلقان بالمساعدة الانتخابية: يتناول الطلب الأول تقديم دعم مادي ومالي للأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة، ويتعلق الطلب الثاني، بإرسال مراقبين لمتابعة الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وردت الأمم المتحدة بأن المنظمة لا تستطيع إرسال مراقبين لمتابعة هذه الانتخابات لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية، بيد أنها قامت، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم مساعدة فنية محدودة إلى لجنة الانتخابات الوطنية في شكل دعم سوقي وعملية تربية مدنية.

وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، تلقت الأمم المتحدة طلبا من حكومة توغو يتعلق بإرسال اثنين من المراقبين لمتابعة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها خلال الفترة من ٢١ آذار/ مارس (الجولة الأولى) إلى ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (الجولة الثانية). وردت الأمم المتحدة بأنها لا تستطيع إرسال المراقبين المذكورين لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية.

تيمور الشرقية

في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩، وقعت حكومتا إندونيسيا والبرتغال على اتفاق بشأن مسألة تيمور الشرقية. وكجزء من هذا الاتفاق، طلب إلى الأمين العام إجراء استطلاع شعبي لشعب تيمور الشرقية، داخل تيمور

الشرقية وخارجها، للنظر في مسألة قبول أو رفض الإطار الدستوري المقترح لتيمور الشرقية بوصفها إقليما يتمتع بمركز خاص ضمن حدود جمهورية إندونيسيا الاتحادية، وذلك على أساس الاقتراع المباشر السري العام.

واستجابة لهذا الطلب أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتيمور الشرقية (UNAMET) في منتصف أيار/ مايو وكلفت بمهمة تنظيم وإجراء الاستطلاع. وجرى تحديد نحو ٢٠٠ مركز للتسجيل داخل إقليم تيمور الشرقية؛ وأنشئت مراكز خارجية مماثلة في إندونيسيا (جاكارتا ويوغياكارتا وسورابايا ودنباسار وأوجونغ باندانغ) وفي استراليا (سيدني وداروين وبيرث وملبورن) وفي لشبونه ومابوتو وماكاو ونيويورك. واستفادت الأمم المتحدة من خدمات اللجنة الانتخابية لاستراليا فيما يتعلق بإجراء الاقتراع في استراليا ومن خدمات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) فيما يتعلق بجميع المواقع الخارجية الأخرى.

ووافقت حكومتا إندونيسيا والبرتغال على تخصيص حصة لكل منهما تتألف من ٥٠ من المراقبين الرسميين. وقامت بعثة الأمم المتحدة لتيمور الشرقية باعتماد وثائق أكثر من ٢٠٠ ١ مراقب يمثلون منظمات غير حكومية وحكومات. وتم اعتماد وتوزيع مدونة رسمية لقواعد سلوك المراقبين.

جزر الأنتيل الهولندية

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تلقت الأمم المتحدة، عن طريق البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة طلبا يتعلق بتقديم المساعدة إلى لجنة سينت مارتين للاستفتاء فيما يتصل بالأعمال التحضيرية للاستفتاء، المزمع إجراؤه في أواخر عام ١٩٩٩ لتحديد المركز الدستوري المقبل لسينت مارتين. ووافقت الأمم المتحدة على تقديم المساعدة إلى لجنة الاستفتاء؛ وسوف يسافر نائب مدير شعبة المساعدة الانتخابية إلى سينت مارتين في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في أعقاب طلب من الحكومة لتقديم المساعدة من الأمم المتحدة في إعداد ورصد الانتخابات المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اضطلعت شعبة المساعدة الانتخابية ببعثة لتقدير الاحتياجات، في شباط/فبراير ١٩٩٨. وانطوت ولاية البعثة على تقييم الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به للمساعدة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في إطار عملية حفظ السلام المقترحة. وقدمت البعثة تقريرا مشفوعا بتوصيات لينظر فيها منسق الأمم المتحدة المختص بأنشطة المساعدة الانتخابية ومجلس الأمن.

وفي ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٥٩ (١٩٩٨)، الذي ينشئ بعثة للأمم المتحدة في جمهورية افريقيا الوسطى، تشمل ولايتها المبدئية "إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني للهيئات

الانتخابية الوطنية فيما يتعلق بقانون الانتخابات وخطط إجراء الانتخابات التشريعية المقررة في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨". وبناء على ذلك، أنشئ العنصر الانتخابي في بعثة الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/ مايو ١٩٩٨.

وفي وقت لاحق، وبعد أن اتخذ مجلس الأمن قراره ١٢٠١ (١٩٩٨)، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وسعت ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية افريقيا الوسطى لتشمل نقل المواد والمعدات الانتخابية إلى مواقع مختارة، وكفالة أمن المواد والمعدات الانتخابية وأمن مراقبي الانتخابات الدوليين، وإجراء مراقبة دولية محدودة، ولكن موثوقا بها، للجولتين الأولى والثانية من الانتخابات التشريعية. وأجريت الجولتان الأولى والثانية من الانتخابات التشريعية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ على التوالي.

وفي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩) الذي يأذن بموجبه بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويأذن للبعثة بأن تؤدي دورا داعما، لدى إجراء الانتخابات الرئاسية. ونتيجة لذلك، اضطلعت شعبة المساعدة الانتخابية، في آذار/ مارس ١٩٩٩، ببعثة لإعداد خطة عملية لدور بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في تلك الانتخابات. وتضمن الفريق خبيرا في التسجيل. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، أعيد إنشاء المكون الانتخابي في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى واستأنف عملياته. وأجريت الانتخابات الرئاسية في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

وترد الأنشطة الانتخابية التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بقدر أكبر من التفصيل في تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن المشار إليها في الفقرة ٢٨ من هذا التقرير.

وبالإضافة إلى الأنشطة الانتخابية التي اضطلع بها المكون الانتخابي في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى السلطات الانتخابية للتحضير لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وفق أحكام مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي CAF/98/004، المنشأ في تموز/يوليه ١٩٩٨.

جمهورية تنزانيا المتحدة

في أيار/ مايو ١٩٩٩، طلبت اللجنة الوطنية الانتخابية لتنزانيا إلى الأمم المتحدة تقديم دعم للانتخابات العامة المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠. وقامت شعبة المساعدة الانتخابية بإيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى البلد في آب/أغسطس ١٩٩٩ للوقوف على احتياجات المساعدة الانتخابية التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة وبتقديم تقرير يتضمن توصيات بشأن تدابير إضافية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، طلبت الحكومة إلى الأمم المتحدة، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمويلا لإجراء تعداد انتخابي، استعدادا لإجراء استفتاء وانتخابات عامة في عام ١٩٩٩. وأحيل الطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لاتخاذ إجراء بشأنه، نظرا إلى عدم وجود تعداد سابق للسكان.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تلقى الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة طلبا من وزير العدل يتعلق بتوفير خبير في القانون الانتخابي والنظم الانتخابية للمساعدة في إعداد الصيغة النهائية لنص القانون الانتخابي. وتبعا لذلك قامت بعثة المساعدة الانتخابية بالتعاقد مع خبير قانوني لمساعدة السلطات الانتخابية في البلد على استعراض مشروع القانون الانتخابي. وقام الخبير المذكور بتقديم تقرير عن مهمته بعد إنجازها.

جنوب أفريقيا

في آب/أغسطس ١٩٩٨، طلبت اللجنة الانتخابية المستقلة لجنوب أفريقيا إلى الأمم المتحدة أن تقدم إليها مساعدة فنية وأن تقوم بتنسيق حضور مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في عام ١٩٩٩. وبموجب أحكام مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي SAF/97/031، قدمت الأمم المتحدة خبيرين في السوقيات والاتصالات لمساعدة اللجنة حتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة إلى جنوب أفريقيا لتقييم حالة الأعمال التحضيرية للانتخابات، وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، أنشأت الأمم المتحدة أمانة للمساعدة الانتخابية (UNEAS). وقامت هذه الأمانة بتنسيق حضور ١٢٨ من المراقبين الدوليين وصار هؤلاء يعرفون بالفريق المشترك للمراقبين الدوليين (JIOG). وضم الفريق ٥٨ مراقبا عن منظمة الوحدة الأفريقية (يمثلون ٢٥ بلدا) و ١٥ خبيرا من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (يمثلون ٩ بلدان) و ٥٥ مراقبا (من بعض المنظمات الأصغر حجما وفرادى الدول.

وفي الوقت الحاضر تقوم الأمم المتحدة بتخطيط المساعدة التي يمكن تقديمها إلى اللجنة الانتخابية في فترة ما بعد الانتخابات.

جيبوتي

بناء على طلب قدمته حكومة جيبوتي في تموز/يوليه ١٩٩٨، مول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستشارا قانونيا وطنيا لإجراء دراسة شاملة للإطار القضائي فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩.

وبعد ذلك، وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، دعت حكومة جيبوتي الأمم المتحدة إلى إيفاد اثنين من المراقبين للانتخابات الرئاسية التي جرت في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأجاب منسق الأمم المتحدة المختص بالمساعدة الانتخابية بأن الأمم المتحدة لن تتمكن من إرسال المراقبين لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية، ولكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيقدم مساعدة تقنية محدودة للسلطات الانتخابية.

زامبيا

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، طلبت اللجنة الانتخابية لزامبيا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إليها دعما في شكل سوقيات ومواد لازمة لإجراء الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. واستجابة لهذا الطلب أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا استئمانيا لتوجيه الأموال المقدمة من الجهات المانحة لهذا الغرض.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، تلقت الأمم المتحدة من حكومة زامبيا طلبا يتعلق بتوفير دعم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠١. وأوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقييم الاحتياجات في آب/أغسطس ١٩٩٩ وقدمت تقريرا يتضمن توصيات بشأن تدابير أخرى.

سان تومي وبرينسيبي

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وجهت الحكومة الدعوة إلى الأمم المتحدة لإرسال مراقبين لمتابعة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وردت الأمم المتحدة بأنها لا تستطيع إيفاد مراقبين لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية.

السلفادور

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، طلبت المحكمة الانتخابية العليا في السلفادور إلى الأمم المتحدة أن تساعدها، بالتعاون مع المعهد الانتخابي الاتحادي في المكسيك، في استعراض النظام الانتخابي وتحسينه تمهيدا لانتخابات عام ١٩٩٩. وتلبية لهذا الطلب أوفدت الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موظفا من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة الحكم والإدارة العامة والمالية العامة، وفريقا من الخبراء في الانتخابات، لإجراء دراسة عن النظام الانتخابي الحالي. وأحاط الفريق الرئيس واللجنة السياسية التابعة للمجلس التشريعي، وحُللت النتائج التي توصلت إليها البعثة ونوقشت في حلقة عمل عقدت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر واستغرقت يوما واحدا، وشاركت فيها الأحزاب السياسية والمحكمة الانتخابية العليا ومجتمع المانحين. وقدمت البعثة تقريرا عند انتهاء المهمة المكلفة بها.

وخلال عام ١٩٩٨، واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم لنظام التسجيل المدني الوطني في مجال وضع نظام لبطاقات الهوية في البلد.

الصحراء الغربية

سافر أحد موظفي شعبة المساعدة الانتخابية إلى الصحراء الغربية في شباط/فبراير ١٩٩٨ لتقييم حالة الأعمال التحضيرية للاستفتاء المزمع إجراؤه في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وقدم الموظف تقريرا إلى مركز التنسيق. ولم تتخذ أي تدابير أخرى.

طاجيكستان

في الفترة من نيسان/أبريل إلى منتصف آب/أغسطس ١٩٩٨، عينت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان (UNMOT) خبيرا انتخابيا حددته شعبة المساعدة الانتخابية لكي يسدي المشورة للممثل الخاص للأمين العام. وخلال الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/ مارس ١٩٩٩، أرسلت شعبة المساعدة الانتخابية، بناء على طلب الأمين العام، خبيرا استشاريا أقدم في مهمة استطلاعية تتمثل في إسداء المشورة لسلطات طاجيكستان وبعثة الأمم المتحدة في طاجيكستان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الشروط والخيارات المتعلقة بالمشاركة الدولية في إجراء الانتخابات. وقدمت البعثة الاستطلاعية تقريرا يتضمن توصيات بشأن تدابير أخرى.

وفي أيار/ مايو ١٩٩٩، أوفدت بعثة لتقييم مدى صلاحية القوانين والأنظمة الانتخابية لعملية الانتخابات المزمع إجراؤها في طاجيكستان وقدمت البعثة تقريرا. وأوفدت بعثة أخرى لتقييم الأحوال الانتخابية في آب/أغسطس ١٩٩٩.

غابون

في تموز/يوليه ١٩٩٨، وجهت حكومة غابون دعوة إلى الأمم المتحدة لإرسال وفد من المراقبين لمتابعة الانتخابات الرئاسية التي كان يزمع إجراؤها في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وأبلغت الأمم المتحدة الحكومة باستعدادها لإرسال بعثة لتقييم الأوضاع السياسية والتوصية بأنسب أشكال المساعدة للسلطات الانتخابية. بيد أن تأخر وصول رد الحكومة حال دون إرسال البعثة.

غواتيمالا

في أيار/ مايو ١٩٩٩، وجهت المحكمة الانتخابية العليا في غواتيمالا دعوة إلى الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وردت الأمم المتحدة بأن مشاركتها في الانتخابات ستكون على النحو التالي: ستسهم شعبة المساعدة الانتخابية عن طريق منظمة الشراكة من أجل التنمية الانتخابية والديمقراطية، في الإصلاح الانتخابي المذكور في اتفاقات السلام. إضافة إلى ذلك، فإن الأمم المتحدة سترسل بعثة تقنية إلى غواتيمالا لتخطط لمراقبة الانتخابات من قبل المجتمع الدولي. وكما

جرى في الماضي، فإن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا ستقوم بتوفير دعم سوقي محدود للعملية الانتخابية.

غيانا

قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية للجنة الانتخابات في غيانا خلال الفترة من آذار/ مارس ١٩٩٦ إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بموجب أحكام مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي GUY/96/001. وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، سافر موظف من شعبة المساعدة الانتخابية إلى البلد ليقدم نصائح أخرى بشأن التخطيط للانتخابات وتنظيمها.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وجهت الحكومة دعوة إلى الأمم المتحدة لإيفاد مراقبين إلى الانتخابات. إضافة إلى ذلك، طلبت لجنة الانتخابات إلى الأمم المتحدة أن تتولى تنسيق ودعم الأنشطة التي يقوم بها المراقبون الدوليون المدعوون لمتابعة الانتخابات. واستجابت الأمم المتحدة فأرسلت خبيرا في الانتخابات من الأمم المتحدة بمقتضى أحكام مشروع المساعدة التقنية المذكور أعلاه. وجرت الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجلس الديمقراطي الإقليمي في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

غينيا

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أرسلت البعثة الدائمة لغينيا وثيقة إلى الأمين العام بينت فيها الموارد المالية اللازمة لتنظيم الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٨. ورد المنسق المختص بأنشطة المساعدة الانتخابية قائلا إن الأمم المتحدة رغم أنها ليست في وضع يسمح لها بتقديم مساعدة مالية، فإنها ستنظر في موضوع تقديم مساعدة تقنية إذا طلبت الحكومة ذلك. وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، وبناء على طلب من الحكومة، أوفدت الأمم المتحدة موظفا أقدم من شعبة المساعدة الانتخابية في مهمة لتقييم الاحتياجات. وقدم الموظف تقريرا تضمن توصيات تتعلق بالمشاركة في المستقبل.

وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، عقد في مقر الأمم المتحدة اجتماع خاص للمشاورات المتعلقة بغينيا بمشاركة وفد برئاسة وزير خارجية غينيا وممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية. وتم الاتفاق في الاجتماع على أمور من بينها أن الأمم المتحدة تستطيع إذا طلب إليها أن تقدم مساعدة تقنية وأن تنسق إسهامات المانحين. وفي أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ، قام موظف من شعبة المساعدة الانتخابية بمهمتين للمساعدة التقنية في غينيا في إطار مشروع يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي GUI/98/005/A/2D/31. وفي كانون الأول/ ديسمبر، أوفد استشاريان لتقديم المساعدة التقنية للمجلس السامي للشؤون الانتخابية.

وإضافة إلى المساعدة التقنية، وجهت حكومة غينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، دعوة إلى الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وردت الأمم المتحدة قائلة إنها ليست في وضع يسمح لها بإيفاد مراقبين لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية.

غينيا الاستوائية

في أيار/ مايو ١٩٩٨، أرسلت حكومة غينيا الاستوائية طلبا إلى الأمم المتحدة لتنسيق أعمال المراقبين الدوليين للانتخابات التشريعية التي كان من المزمع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وتقديم المساعدة في مجال حشد الموارد اللازمة. وأعربت الأمم المتحدة عن استعدادها لإيفاد بعثة إلى البلد لتقييم الاحتياجات بأسرع وقت ممكن، واستعراض حالة الاستعدادات للانتخابات وتقييم الحالة السياسية في البلد. ولم تستلم الأمم المتحدة ردا من الحكومة ثم أرجئت الانتخابات إلى عام ١٩٩٩.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وجهت حكومة غينيا الاستوائية دعوة إلى الأمم المتحدة لإرسال مراقبين لمتابعة الانتخابات التشريعية التي كان يزمع إجراؤها في ٧ آذار/ مارس ١٩٩٩. ولم تتمكن الأمم المتحدة من إيفاد المراقبين لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية.

غينيا - بيساو

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أوفدت الأمم المتحدة بعثة متعددة الاختصاصات إلى غينيا - بيساو لتقييم الحالة العامة في البلد وتقديم توصيات بشأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة في مجال تنفيذ اتفاق أبوجا ودعم الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لبناء السلام وتحقيق الانتعاش بعد انتهاء الصراع. وطلب مجلس الأمن في القرار ١٢١٦ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في عملية السلام والمصالحة في غينيا - بيساو، بما في ذلك وضع ترتيبات لإقامة اتصال بين الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أقرب وقت ممكن.

وعقب صدور تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/294)، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي أيد فيه أشياء من بينها مقترح الأمين العام بإنشاء مكتب لدعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع في غينيا - بيساو برئاسة ممثل الأمين العام (S/1999/232) ليوفر الإطار السياسي والقيادة السياسية لمواءمة أنشطة منظومة الأمم المتحدة وتوحيدها في غينيا - بيساو خلال الفترة الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات العامة والرئاسية وتيسير تنفيذ اتفاق أبوجا بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الوطنيين والدوليين. وعـُين السيد صمويل نانا - سنكام في نيسان/أبريل ١٩٩٩ ممثلا للأمين العام واختارت شعبة المساعدة الانتخابية خبيرا في شؤون الانتخابات ليقدم له المشورة

في المسائل الانتخابية. وترد تفاصيل أكثر عن الأنشطة الانتخابية التي يقوم بها مكتب دعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع في غينيا - بيساو في تقريري الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/1999/741 و S/1999/1015).

إضافة إلى ذلك، تقوم الأمم المتحدة، بناء على طلب الحكومة، عن طريق مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي GBS/97/007، بتقديم المساعدة التقنية في شتى مراحل العملية الانتخابية، كما ستقوم بتنسيق المراقبة الدولية للانتخابات. وما برح فريق تقني مؤلف من مستشار تقني وخبراء في شؤون المعلوماتية والسوقيات والتسجيل والتربية الوطنية يساعد لجنة الانتخابات الوطنية في عملية التحضير للانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

فنزويلا

في نيسان/أبريل ١٩٩٨، سافر موظف تابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى فنزويلا في مهمة لتقييم إمكانيات تقديم دعم من الأمم المتحدة إلى المجلس الانتخابي الوطني.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وجهت حكومة فنزويلا الدعوة إلى الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وردت الأمم المتحدة بأنها لا تستطيع إرسال مراقبين لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية.

قيرغيزستان

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وجّهت حكومة قيرغيزستان دعوة إلى الأمم المتحدة لمراقبة إجراء استفتاء حول إدخال تعديلات وإضافات على دستور جمهورية قيرغيزستان الذي حُدد موعده في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وردت الأمم المتحدة بأنها ليست في وضع يسمح لها بإرسال مراقبين لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية.

وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، طلبت السلطات الانتخابية في قيرغيزستان إلى الأمم المتحدة أن تقوم بتنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة والمانحون من مساعدة من أجل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٠. ووفقا لذلك، قامت شعبة المساعدة الانتخابية في آب/أغسطس ١٩٩٩ بإرسال بعثة لتقييم الاحتياجات من أجل تحديد نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة. وقدمت البعثة تقريرا عن ذلك.

الكاميرون

تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، دعوة من الحكومة لمراقبة الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧. وأنهى منسق الأمم المتحدة المختص

لأنشطة المساعدة الانتخابية إلى البرنامج إبلاغ الحكومة بأن الأمم المتحدة ليست في وضع يتيح لها إرسال مراقبين لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية.

كمبوديا

في رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، قبل الأمين العام دعوة من حكومة كمبوديا الملكية لتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين خلال جميع مراحل العملية الانتخابية. وقدمت هذه المساعدة إضافة إلى مشروع للمساعدة التقنية يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذه منذ عام ١٩٩٧. ويتمثل الهدف المراد تحقيقه في تقديم المساعدة والدعم الكاملين لجميع المراقبين الدوليين. وأنشئت، في شهر أيار/ مايو، أمانة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الانتخابات واتخذت مقرا لها في بنوم بنه وأنشأت أربعة مكاتب إقليمية في بنوم بنه، وباتامبانغ، وسييم ريب وكامبونغ شام. وفي ١ حزيران/يونيه، أنشئ فريق المراقبين الدولي المشترك، الذي يضم ممثلين عن مجموعات المراقبين من استراليا، والمانيا، وجمهورية كوريا، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي. ونُشر المراقبون للأجل الطويل في نحو ١١ مقاطعة، تحت مظلة هيئة تنسيق عامة هي أمانة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الانتخابات. ويتولى هؤلاء المراقبون مسؤولية مراقبة عملية التسجيل والحملة الانتخابية التي تسبق انتخابات الجمعية الوطنية التي أجريت في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٨.

وفي يوم إجراء الانتخابات، بلغ مجموع المراقبين في فريق المراقبين الدولي المشترك ٥٠٥ مراقبين (من ضمنهم ٥٦ مراقبا للأجل الطويل) غطوا عملية الاقتراع في مقاطعات كمبوديا البالغ عددها ٢٣ مقاطعة. وأصدر فريق المراقبين الدولي المشترك أربعة بيانات صحفية تُقيم عملية الانتخابات: الأول في ١٧ تموز/يوليه يعبر عن القلق من الارتفاع المفاجئ لعدد المراقبين الوطنيين الذين اعتمدتهم اللجنة الوطنية للانتخابات، والثاني في ٢٤ تموز/يوليه يُقيم جميع مراحل العملية السابقة للانتخابات؛ والثالث في ٢٧ تموز/يوليه يُقيم عمليتي الاقتراع وفرز الأصوات؛ والرابع في ٢٩ تموز/يوليه يعزز البيان اللاحق للانتخابات. وقد أمكن الاضطلاع بأنشطة أمانة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الانتخابات ودعمها بفضل التعاون مع جميع كيانات ووكالات الأمم المتحدة الممثلة في كمبوديا ومقار كل منها (مكتب الممثل الخاص للأمين العام في كمبوديا، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومتطوعي الأمم المتحدة). وأنهت أمانة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الانتخابات عملياتها في ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٨.

كولومبيا

في أيار/ مايو ١٩٩٩، طلبت حكومة كولومبيا إلى الأمم المتحدة أن تنظر في تقديم المساعدة لتحسين نظام الانتخابات الحالي. ووافقت الأمم المتحدة على إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى هذا البلد بغية تقييم الإمكانات المتوافرة لهذه المساعدة.

الكونغو

في شباط/فبراير ١٩٩٩، طلبت حكومة الكونغو إلى الأمم المتحدة أن تقدم مساعدة انتخابية في الانتخابات المقبلة، وأن تضطلع ببعثة لتقدير الاحتياجات. واستجابة لهذا الطلب، طلب منسق الأمم المتحدة المختص بالمساعدة الانتخابية توضيحا بشأن نوع المساعدة الانتخابية المراد الحصول عليها وعن الجدول الزمني المقترح للانتخابات. ولم تتخذ إجراءات إضافية.

ليسوتو

بناء على طلب من الحكومة قدمته في مطلع عام ١٩٩٧، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة في ليسوتو وذلك بمقتضى أحكام مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي LES/007/A/07/31، "الدعم التقني للجنة الانتخابية المستقلة". وساعد خبيران في التخطيط لعملية الانتخابات والسوقيات اللجنة في التحضير للانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٨. إضافة إلى ذلك، ساعدت الأمم المتحدة عن طريق البرنامج الإنمائي في تنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الذين دعتهم حكومة ليسوتو.

وخلال عام ١٩٩٩، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثتي تقييم إلى ليسوتو لمعرفة احتياجات السلطة السياسية المؤقتة واللجنة الانتخابية المؤقتة للتحضير للانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٠.

المكسيك

خلال سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية للسلطات الانتخابية في المكسيك، وقام موظف أقدم من شعبة المساعدة الانتخابية بإجراء عدة بعثات تقنية إلى البلد. وبموجب أحكام مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي MEX/94/001، أكمل إعداد دليل تدريبي في المراقبة الانتخابية ليستعين به أفرقة المراقبين الداخليين، وهذا الدليل متاح في قرص مدمج. وأقيم مشروع مستقل، MEX/98/006، تحت عنوان "تعزيز الثقافة الديمقراطية والعملية الانتخابية وقابلية الحكم"، تم في إطاره تنظيم مؤتمرات بشأن تصويت المغتربين وبشأن مشاركة الأطفال والشباب في العملية الانتخابية. ويجري وضع مشروع جديد، MEX/99/005، يتعلق بالانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٠.

ملاوي

في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٨، قام موظف من شعبة المساعدة الانتخابية بمهمة لتقييم الاحتياجات في ملاوي لبحث إمكانية تقديم الأمم المتحدة للمساعدة إلى اللجنة الانتخابية التي شكلت في الآونة الأخيرة.

وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، طلبت اللجنة رسميا إلى الأمم المتحدة أن تقدم لها مساعدة تقنية في انتخابات عام ١٩٩٩ وأن تنسق أعمال المراقبين الدوليين الذين وجهت إليهم الدعوة لمراقبة الانتخابات.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أوفدت الأمم المتحدة خبيرا في الانتخابات لتوفير المساعدة السوقية إلى اللجنة بمقتضى أحكام مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي MLW/96/002. وقدمت الأمم المتحدة بناء على طلب إضافي المساعدة أيضا إلى اللجنة الانتخابية في تشكيل فريق من الاستشاريين الرفيعي المستوى لتنسيق عملية مراقبة الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس الوطني في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

موريشيوس

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منسق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية بأن حكومة موريشيوس طلبت الحصول على مساعدة تقنية من أجل استعراض وإصلاح القواعد والإجراءات الانتخابية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، بعثت الأمم المتحدة مستشارا أقدم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بعثة لتقييم الاحتياجات. وبتوصية من البعثة، تم إرسال فريق رفيع المستوى من الخبراء في شؤون الانتخابات إلى البلد لمراقبة الانتخابات الفرعية المعقودة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بهدف الاضطلاع بدراسة شاملة للإجراءات القائمة وتقديم المشورة بشأن إدخال تحسينات على العملية الانتخابية.

موزامبيق

في شباط/فبراير ١٩٩٩، طلبت حكومة موزامبيق من الأمم المتحدة تنسيق المساعدة الخارجية المقدمة من دوائر المانحين إلى السلطات الانتخابية بخصوص الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٩. وفي آذار/مارس ١٩٩٩، قام موظف أقدم من شعبة المساعدة الانتخابية ببعثة الى البلد لتقييم الاحتياجات وقدم المساعدة في مجال تنقيح مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يجري حاليا تنفيذه بتعاون مع مكتب خدمات المشاريع.

نيبال

في شباط/فبراير ١٩٩٩، طلبت لجنة الانتخابات في نيبال الى الأمم المتحدة تقديم التنسيق والدعم للمراقبين الانتخابيين الدوليين في إطار الانتخابات العامة لشهر أيار/مايو ١٩٩٩. واستنادا إلى تقييم إيجابي للظروف الأساسية وللجدوى، أنشأت الأمم المتحدة بتنسيق وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أمانة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية في نيبال. وباستثناء المنسق، تم تشكيل الأمانة حصرا من خبراء نيباليين. وقامت الأمانة بتنسيق عمل فريق المراقبين الدوليين المشترك، المتألف من ٦٣ مراقبا (٣١ فريقا) ينتمون

الى ١٣ جنسية مختلفة. وعلى امتداد العملية الانتخابية، بذلت جهود خاصة من أجل تنسيق أنشطة المراقبة مع أفرقة من المراقبين النيباليين. ونظرا لاعتبارات أمنية، أجريت الانتخابات في مرحلتين، تمت مراقبتهما معا من قبل شبكة من المراقبين الدوليين والوطنيين: قام فريق المراقبين الدوليين المشترك، خلال المرحلة الأولى التي تمت في ٣ أيار/ مايو ١٩٩٩، بمراقبة ٥١ دائرة انتخابية من أصل ٩١، بينما تم نشر الأفرقة الوطنية في جميع الدوائر الانتخابية. وقد أشار البيان المعد باشتراك فريق المراقبين الدوليين المشترك وأفرقة المراقبين الوطنيين والصادر في ٤ أيار/ مايو الى "أن التصويت ... كان بوجه عام منظما وسلميا وتم في جو إيجابي". وخلال المرحلة الثانية من الانتخابات المعقودة في ١٧ أيار/ مايو قام فريق المراقبين الدوليين المشترك بمراقبة ٥٥ دائرة انتخابية من أصل ١٠٩، وصدر بيان في ١٨ أيار/ مايو يشير الى أن "عملية الاقتراع كانت، على وجه العموم، حرة ونزيهة وسلمية ومنظمة في مراكز الاقتراع [التي زارها المراقبون الدوليون]". وباكتمال المشروع، أغلقت أمانة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية في نيبال في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩.

النيجر

في آب/أغسطس ١٩٩٨، طلبت حكومة النيجر الحصول على مساعدة تقنية لإجراء الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد أرجئت الانتخابات في وقت لاحق إلى سنة ١٩٩٩ ولم تتخذ إجراءات إضافية.

وفي حزيران /يونيه ١٩٩٩، طلبت حكومة النيجر، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة الأمم المتحدة من أجل إعداد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأجرى نائب مدير شعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقييم الاحتياجات في تموز/يوليه ١٩٩٩، وقدم المساعدة في مجال إعداد مشروع للمساعدة التقنية، في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي NER/97/001، الذي يشمل تقديم المساعدة التقنية الى اللجنة الانتخابية، فضلا عن تنسيق عمل المراقبين الدوليين.

نيجيريا

أعلن الجنرال عبد السلام أبو بكار في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ إثر تقلده السلطة بعد الوفاة المفاجئة للجنرال أباشا في حزيران/يونيه ١٩٩٨ أن الانتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي سيكتمل بحلول ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٩. وقام فيما بعد، بوضع جدول زمني لإجراء انتخابات تحقيقا لهذه الغاية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، طلبت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لنيجيريا رسميا من الأمم المتحدة تقديم مساعدة شاملة للعملية الانتخابية في نيجيريا. واستجابت الأمم المتحدة للطلب ووافقت على الاضطلاع بدور تنسيقي في الميادين التالية: (أ) التنسيق العام للأنشطة المتصلة بالانتخابات والمساهمات المقدمة من المانحين الدوليين؛ (ب) إتاحة مستشار تقني في الانتخابات على المدى الطويل للجنة الوطنية المستقلة؛ و (ج) تنسيق عمل

المراقبين الانتخابيين وتقديم الدعم لهم على المديين الطويل والقصير. وفي أعقاب بعثة للتقييم تابعة للأمم المتحدة أجريت في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وإنشاء بعثة في تشرين الثاني/نوفمبر، شرع مستشار تقني أقدم تابع للأمم المتحدة في مزاولة مهامه في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وأقيم تنسيق وثيق فيما بين مختلف المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة التقنية للعملية الانتخابية. وتم حشد المانحين لدعم عملية الأمم المتحدة، فضلا عن تقديم الدعم للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من خلال آلية مظلة الأمم المتحدة. وتم التوقيع على مذكرة اتفاق من قبل اللجنة الأوروبية والأمم المتحدة فيما يتعلق بالجهود المشتركة لدعم العملية الانتخابية النيجيرية. وقد تشكلت أمانة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية في شهر كانون الأول/ ديسمبر، وجرى تزويدها مباشرة بموظفين من متطوعي الأمم المتحدة. وقام هؤلاء بنشر ١٢ متطوعا دوليا و ١٢ متطوعا وطنيا في منتصف كانون الأول/ ديسمبر كفريق أمامي لإنشاء الهياكل الإقليمية لأمانة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية.

وعقدت انتخابات للمجالس المحلية في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بمشاركة تسعة أحزاب سياسية. وقام مراقبون مستقلون بتقييم العملية الانتخابية على نحو إيجابي، رغم عدد من المشاكل التقنية. وأجريت انتخابات لحكام الولايات ومجالس الولايات في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، فيما جرت انتخابات للجمعية الوطنية النيجيرية في ٢٠ شباط/فبراير، وجرت الانتخابات الرئاسية في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٩. وقد أدى الرئيس المدني الجديد اليمين في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٩.

وكجزء من ولاية أمانة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية، قدم دعم سوقي ومنهجي للمراقبين الدوليين الذين تم نشرهم لمراقبة انتخابات الجمعية الوطنية والانتخابات الرئاسية. وقام، تحت رعاية الأمم المتحدة، ١٢٣ مراقب انتخابي من الاتحاد الأوروبي وكندا والنرويج واليابان بزيارة ما مجموعه ٨٤٥ مركزا للاقتراع في ٣٦ ولاية نيجيرية، بما في ذلك إقليم العاصمة الاتحادية.

وبعد إجراء الانتخابات، أبقت أمانة الأمم المتحدة المتحدة للمساعدة الانتخابية على فريق صغير من الخبراء لرصد التطورات الانتخابية خلال الفترة المؤدية الى نقل السلطة للحكم المدني ودراسة الطرائق الممكنة لقيام الأمم المتحدة بتقديم مساعدة طويلة الأجل لعملية إرساء الديمقراطية. وشرع في ثلاثة ميادين من أنشطة المساعدة لفترة ما بعد الانتخابات: (أ) تقييم دولي مشترك للعبر المستفادة وتعيين ميادين جديدة لمساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ و (ب) إجراء حملة لدى وسائط الإعلام عن طريق اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ و (ج) تصميم وتنفيذ مشروع طويل الأجل للتربية المدنية. وستواصل شعبة المساعدة الانتخابية تنسيق أنشطة المساعدة لفترة ما بعد الانتخابات، بتعاون وثيق مع برامج الحكم في نيجيريا التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

نيكاراغوا

في شباط/فبراير ١٩٩٨، دعت حكومة نيكاراغوا الأمم المتحدة إلى تقديم مراقبين للانتخابات الإقليمية المقرر إجراؤها في ١ آذار/ مارس ١٩٩٨ في مقاطعة الساحل الأطلسي من نيكاراغوا. وردت الأمم المتحدة بكونها ليست في موقع إرسال مراقبين لأن المهلة المتاحة لم تكن كافية.

وفي إثر طلب آخر وجهته السلطات الانتخابية في نيكاراغوا (المجلس الأعلى للانتخابات) في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أوفدت الأمم المتحدة بعثة، برئاسة موظف من شعبة المساعدة الانتخابية، من أجل تقييم إمكانية إقامة مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان "تصويت النيكاراغويين المقيمين في الخارج". وقدمت البعثة تقريرا.

هايتي

في نيسان/أبريل ١٩٩٩، قام موظف أقدم من شعبة المساعدة الانتخابية بمهمة لتقييم الاحتياجات في هايتي بناء على طلب من اللجنة الانتخابية المؤقتة وقدم تقريرا عنها. وفي أيار/ مايو ١٩٩٩، أنشئ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي HAI/99/008 وأوفد استشاريان في الشؤون الانتخابية لمساعدة اللجنة في التحضير لعملية الانتخابات المقبلة. إضافة إلى ذلك، سيوزع متطوعو الأمم المتحدة على الإدارات للعمل مع مسؤولي اللجنة الانتخابية المؤقتة المعنيين. ومن المزمع إجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر والجولة الثانية في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

هندوراس

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، طلبت المحكمة الانتخابية الوطنية في هندوراس إلى الأمم المتحدة أن تقدم لها مساعدة تقنية من أجل التحضير للانتخابات المزمع إجراؤها في ذلك العام. واستجابت الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، فقام موظف من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببعثة لتقييم الاحتياجات في البلد. وطبقا للتوصيات المنبثقة عن هذه البعثة، أنشئ مكتب لدعم المراقبين الدبلوماسيين للانتخابات لكي يساعد في تنسيق أعمال المراقبين الدوليين الذين حضروا الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية التي جرت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

اليمن

في عام ١٩٩٨، وبموجب أحكام مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي YEM/96/002 (لا يزال قائما)، طلب الممثل المقيم للبرنامج إلى شعبة المساعدة الانتخابية إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات من أجل تقييم قدرة اللجنة العليا للانتخابات وإعداد توصيات للبرنامج والجهات المانحة بشأن إمكانيات تعزيز قدرة اللجنة المذكورة على وضع الترتيبات اللازمة للانتخابات الرئاسية والمحلية المزمع إجراؤها في عام ١٩٩٩ والانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠١. وبناء على ذلك جرى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وشباط/فبراير ١٩٩٩ إيفاد موظف من بعثة المساعدة الانتخابية في مهمتين منفصلتين إلى البلد المذكور. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩ عين خبير انتخابي لمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المسائل الانتخابية. وأجريت الانتخابات الرئاسية يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

- - - - -